



## الفئوية واقتصاد الربيع والفساد

زيد حافظ □

### مقدمة

التقرير العربي للتنمية الإنسانية، الذي صدرَ عن مجموعة من الباحثين والمثقفين والمسؤولين العرب ونشره برنامجُ التنمية التابع للأمم المتحدة عام ٢٠٠٢، شخّصَ واقعَ الوطن العربي بشكل سلبي ومقلق جداً. فبغضَّ النظر عن التوظيف السياسي في الغرب لخلاصات هذا التقرير من أجل تبرير السياسات العدوانية «التحريرية» للولايات المتحدة وبريطانيا وأتباعهما، فإنَّ تلك الخلاصات تستوقف الانتباه أياً كانت ملاحظتاً على المنهجية المتبعة، والتي عبرنا عنها في غير مقال، بل وأثناء وجودنا ضمن فريق القراء الذين دعاهم برنامجُ التنمية للأمم المتحدة من أجل إبداء الملاحظات على مسودة التقارير. ذلك أنَّ الخلاصات تؤكد أنَّ الاقتصاد العربي بشكل عام غير منتج، وأنَّ ميزته الأساسية هي طابعه الريعي<sup>(١)</sup> بمقدار ما يتأثر بتقلبات أسعار النفط.<sup>(٢)</sup> أما الدول التي لا يشكّل النفط المصدرَ الرئيسي للربيع، فهناك مصادرٌ أخرى للربيع تأتي من موقع تلك الدولة الإستراتيجي، أو من المساعدات الخارجية إليها، أو من السياحة فيها، أو من تحويلات المغتربين إليها، أو من تجارة النفوذ بين السلطة القائمة والمقربين إليها. الربيع أساسُ الثروة، إذن، والثروة والسلطة توأمان!

أما القضية المرتبطة عضوياً بالاقتصاد الريعي في الوطن العربي فهي قضيةُ النظام السياسي المعمول به منذ أكثر من خمسة عقود، ألا وهو النظامُ الفئويُّ بكافة أشكاله - سواء اتُّخذ ظاهرةً الطائفية أو ظاهرةً المذهبية أو المناطقية أو العشائرية أو حتى القطاعية (الجيش مثلاً، أو طفرة المنتفعين من «إرشادات» صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، أي مشروع الليبراليين العرب الجدد). فهناك علاقة عضوية بين النظام الفئوي وشكل

توزيع الربيع، وما ينتج عنه من علاقات تُفسد السلطة والمجتمع. وسأحاول في هذا البحث تبيانَ العلاقة بين العناصر الثلاثة وتأثيرها على المجتمعات العربية.

### معالم النظام الطائفي

عندما يتحدث «المحللون» السياسيون والاقتصاديون عن الإصلاح السياسي والاقتصادي، فإنهم نادراً ما يتطرقون إلى جذور المشكلة القائمة. فالإصلاح السياسي بالنسبة إليهم يتناول إرساء الديمقراطية وتنشيط المجتمع المدني؛ وأما الإصلاح الاقتصادي فهو، في نظرهم، تطبيقُ وُصْفَات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي - أي: خروجُ الدولة من الدورة الإنتاجية عبر خصخصة المؤسسات الاقتصادية العائدة للقطاع العام، وفتح الأسواق الاقتصادية والتجارية للخارج، وتغيير القوانين والتشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي وتراقبه. والمقصود من هذه «الإصلاحات» تحريرُ الفعاليات الاقتصادية المحلية والدولية من القيود التي «تحد» من حرية الحركة، وذلك لتفعيل النمو الاقتصادي - الذي هو «الهدفُ الملِكُ» وفقاً لتلك النظرية.

وبغضَّ النظر عن صحة تلك النظرية ونجاحتها، فإنَّ ما أريده هو لفتُ نظر القارئ إلى أنَّ كافة الإصلاحات المنشودة لن تتحقق ما لم تعالج الأسبابُ الرئيسة للمشكلة السياسية والاقتصادية في الوطن العربي. وعلى رأسها قضيةُ الفئوية في الوطن العربي. وأخصُّ بالذات الطائفية، ووليدتها المذهبية، في النظام السياسي القائم في عدد من الأقطار، بما فيها لبنان - البلدُ «النموذج» للنظام الطائفي. وتعود جذورُ الطائفية في لبنان إلى القرن التاسع عشر وحُكْم القائمقامية في منطقة جبل لبنان حتى أحداث ١٨٦٠، ومن ثمة نظام المتصرفية حتى سقوط

١ - حازم الببلاوي، «الدولة الربعية في الوطن العربي»، ورقة قُدمت إلى ندوة الأمة والاندماج في الوطن العربي، تحرير غسان سلامة وآخرين، جزءان (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ معهد الشؤون الدولية (إيطاليا)، ١٩٨٩)، ج ١، ص ٢٨٢.

٢ - برنامج التنمية للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية: ٢٠٠٢ (بالإنكليزية)، (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص ٨٦.

الدولة العثمانية وإحلال الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا<sup>(١)</sup>

ولكن لماذا الأولوية لمسألة الطائفية؟

للإجابة على ذلك أسترجع ما قاله عدد من الباحثين، وخاصةً الدكتور داوود خير الله الذي شَخَّصَ بفعاليةٍ تداعياتِ السرطان الطائفي في لبنان. يقول خير الله: «إنَّ العملية الديمقراطية في لبنان متوقّفة. والنتائج الهزيلة التي تمَّ تحقيقها سبَّبها ثقافةُ الواقع الاجتماعي الاقتصادي، والعوامل الخارجية، ونخبةٌ ضعيفةٌ وغيرُ منظمة.»<sup>(٢)</sup> ويعرّف خير الله الطائفيةَ بأنَّها «انعكاسٌ اجتماعيٌّ لشعور بالانتماء إلى طائفة معينة يَخْلُقُ لدى الفرد المعني ارتباطاتٍ وولاءاتٍ لها أثرها في النسيج الاجتماعي الذي ينتمي إليه. وعمقُ هذه الارتباطات والولاءات، وحالةُ العصبية التي تُلدِّها، مرهونان بدرجة تطوُّر الإطار الاجتماعي والقيمي الذي يعيش فيه الفرد. فيقدَّر ما يكون المجتمعُ بدائياً في تنظيمه وقيمه وروابطه، تشتدُّ حالةُ العصبية الطائفية وتصبح من معوِّقات الانصهار في مجتمع يَغْلِبُ الانتماءُ والولاءُ فيه إلى وطنٍ جامعٍ موحدٍ لكافة أبنائه على الانتماء إلى روابط اجتماعية أخرى.»<sup>(٣)</sup> ويتجلَّى ذلك الواقعُ في المشهد السياسي الذي تبع اغتيالَ رئيس مجلس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. فالمظاهرات التي عمَّت بيروت بعد العملية البشعة كادت تعبِّر عن أملٍ في تغيير جذري للواقع السياسي في لبنان، لو لم يتمَّ خطفُ تلك الحركة الشعبية العارمة من قبَلِ تحالفِ أمراء الحرب الطائفيين والقيادات

الإقطاعية الطائفية وأمراء المال والإعلام.<sup>(٤)</sup> ولولا الضغطُ الخارجي لما جَرَّت الانتخاباتُ النيابيةُ على ضوء قانون الانتخاب الحالي، الذي يَرُفِّضُه الجميعُ بمن فيهم مَنْ كان يعارض «الوصايةَ السورية» المسؤولة مباشرة عن صياغة القانون الانتخابي المشؤوم. في مطلق الأحوال، فَرَضَ القانونُ الانتخابيُّ السائدُ «تحالفات» انتخابيةً أقربَ إلى الصفقة من التفاهم السياسي، وسرعان ما انحَلَّ عقدها في المجلس الجديد لأنَّها كانت طائفيةً مذهبيةً بامتياز، ورافقتُها ممارساتٌ بشعةٌ من ضغوطٍ وصرفٍ للأموال، بل وإصدارٍ للتكليفات والفتاوى الدينية لدعم تلك التحالفات أو نقضها.

تَحْمَلُ الطائفيةُ في طيِّها مشاكلَ عدةً أصبحت مستعصيةً العلاج. فهي، أولاً، مناهضةٌ لمفهوم الديمقراطية والتمثيل الديمقراطي للحكم. وهي، ثانياً، مفتتةٌ للنسيج الاجتماعي عبر مفهوم اللعبة الصُفْرية، حيث «رَبِحُ» البعض «خسارة» للآخر، ومن ثم تقضي على أية إمكانيةٍ لنشوء خطابٍ سياسي وطني. وهي، ثالثاً، مرتبطةٌ بالفساد: فساد الدولة والإدارة، وفساد القانون، ناهيك عن الفساد المادي. وهي، رابعاً، تَحْمَلُ في مكوثاتها التبعيةَ للقوى الخارجية: إذ إنَّها، تاريخياً، مرتبطةٌ، بل مدينةٌ بوجودها للتدخلِ الخارجي لمصلحة الطوائف والمذاهب، الأمرُ الذي يستتبع ضعفاً في صنع الإرادة الوطنية. والطائفية، خامساً، تتناقض مع إمكانيةِ ترسيخِ اقتصادٍ وطنيٍّ منتجٍ بسبب التناحر الطائفي والمذهبي، وبالتالي تحتمي بالقوة الخارجية والربيع الناتج عن «مساعدات» تلك «الحماية».

١ - أحيل القارئ الذي يريد المزيد من التفاصيل على مؤلِّفات الدكتور جورج قرم الذي استفاض في قضية الطائفية، ويُمكن اعتباره من أهم المرجعيات الباحثة في ذلك الموضوع. أنظر مثلاً: **Le Liban Contemporain** (Paris: Editions La Découverte, 2005); **Géopolitique du**

**Conflit Libanais** (Paris: Editions La Découverte, 1986).

٢ - د. داوود خير الله، «البحث عن الشرعية والديمقراطية في الوطن العربي»، ورقة مقدّمة باللغة الإنكليزية في المؤتمر السنوي لجمعية المتخرِّجين العرب من الجامعات الأميركية (واشنطن دي. سي، الأول من تشرين الثاني ١٩٩٧).

٣ - داوود خير الله، «الطائفية أداة شردمةٍ وعقبةٌ في وجه التطور»، الأراب ١٠/١١/٢٠٠٦.

٤ - كريم أميل بيطار، **أوريان لوجور** ٢٦/٦/٢٠٠٥.

لا إصلاح ما لم تعالج الأسباب الرئيسة للمشكلة السياسية والاقتصادية في الوطن العربي، وعلى رأسها قضية الفتوية، وخاصة الطائفية، ووليدتها المذهبية.



أنا مش طائفي...  
بس كيف بحمي حالي إذا فاتوا على منطقتي؟

من نتائج النظام الطائفي عدمُ الاتفاق على هوية الدولة وطبيعتها ودورها - وهذا سببٌ أساسي في النزاع القائم الذي يهددُ الوحدةَ الوطنيةَ في لبنان<sup>(١)</sup>. أضف إلى ذلك أن الدولة اللبنانية منذ بداية الاستقلال عام ١٩٤٣ أنشئت ضعيفةً بشكلٍ متعمدٍ لكي لا تستطيع فرضَ سلطتها على الطوائف والمذاهب. ومُنيتُ كافةُ محاولات تحديث الدولة بالفشل لأنها اصطدمتُ بتحالف «البيوت السياسية» الطائفية المذهبية: ف جاء «الحلفُ الثلاثي» في النصف الثاني من الستينات بين «العائلات المسيحية السياسية» الكبرى (كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميل) ليقضي على مشروع تحديث الدولة الذي كان قد أطلقه الرئيس فؤاد شهاب في مطلع الستينات بعد توصيات لجنة «ارفد». وكانت حجةً معارضة نهج الرئيس شهاب ما زعمه ذلك التحالفُ من «تجاوزات» المكتب الثاني التابع لاستخبارات الجيش. وما أشبه الأمس باليوم: فالعائلات السياسية في الحكم تريد تفكيك ما تدعوه «النظام الأمني اللبناني السوري المشترك» بحجة انتهاك سيادة لبنان واستقلاله، وبحجة التدخل السوري في الشؤون اللبنانية. ولا يهتم في هذا الصدد أن أمراء الحرب والإقطاع والمال كانوا هم المستفيدين الأساسيين من تلك «الوصاية»، بل كانوا العرابين لها، قبل أن تُفرض المتغيرات الدولية والإقليمية نفسها على تلك القيادات التي اعتقدت أن مصالحها تكمن في نقل البندقية من كتف إلى كتف. على كل حال تؤكد تلك الأحداث نظريتنا حول ترابط النظام الطائفي بـ «الوصاية» الخارجية؛ فالأخيرة قد تتغير، ولكن سلوك قيادات النظام الطائفي لا يتغير، بل يتكيف مع المستجدات.

ومن تداعيات ضعف الدولة المتعمد غيابها عن المناطق المختلفة في لبنان، وغياب الخدمات الأساسية للمواطن. بل إن الدولة الضعيفة رفعت إلى مستوى العقيدة مقولة إن «قوة لبنان تكمن في ضعفه»، فعجزت من ثم عن الدفاع عن الأرض والمواطن،

١ - راجع: زياد حافظ، ومشاركون آخرون، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداخبات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

«التمييز» بين هذه، الأمر الذي يخلق تراتبيةً في الأهمية المعطاة لمختلف الطوائف: إذ ثمة، بالفعل، «ابنُ ستّ وابنُ جارية» تحت السقف الواحد. فهل اقتتل اللبنانيون طوال ثلاثين عاماً للوصول إلى تلك النتيجة الهزيلة والمهينة لإنسانية اللبنانيين؟

المؤسف في ذلك الأمر موقفُ بعض المثقفين اللبنانيين في مواجهة مشكلة الطائفية. فهناك مَنْ «يتعجب» من قدرة النظام الطائفي (resiliency)، على مواجهة دعواتِ إلغائه واستبداله و«يعظمون» من قدراته على التجديد.<sup>(١)</sup> وهناك مَنْ يتكلم على «حتمية» (inevitability) النظام الطائفي، كإيلي سالم<sup>(٢)</sup> وسمير خلف وفريد الخازن، ويدعو إلى اللامركزية كنظام لإدارة البلاد تماشياً مع النظام الطائفي اللامركزي.<sup>(٣)</sup> أما البعض الآخر فيعتبر أنّ الطائفية «معرفةٌ تحديثية» لكون الناطقين بها من اللبنانيين، خلال الهيمنة الاستعمارية الأوروبية وإصلاحات الدولة العثمانية، اعتبروا أنفسهم «تحديثيين».<sup>(٤)</sup>

من سمات النظام الطائفي تلازمه مع الانكشاف تجاه الخارج، وتفشّي ثقافة القناصل. فالنظام الطائفي عاجزٌ عن الاستمرار دون مساعدةٍ غالباً ما تأتي من الخارج. ذلك أنّ النظام الطائفي في لبنان هو في الأساس صنيعُ القوى المستعمرة أو المنتدبة أو القوى الإقليمية المهيمنة. وثقافة القناصل تقضي بتوثيق علاقة الزعامات الطائفية والنخب التابعة لها مع ممثلي الدول المهيمنة على البلد أو المنطقة لتكريس تلك الزعامات. كما أنّها وسيلة للاستقواء على الخصوم، وفضّ النزاعات القائمة لمصلحة ذلك الزعيم أو غيره. وبالتالي تستطيع الدول المهيمنة أن تنفّذ سياساتها عبر سلب إرادة أبناء الوطن، وتواطؤ الزعامات المحليّة.

وتقلص دورها إلى التنازع على المكتسبات السلطوية. والجدل القائم حول قيام «دولة حديثة» جدلٌ فيه الكثير من الالتباس، خاصةً أنّ خطابه السياسي يرفض وجود «دولة ضمن دولة» - في إشارة واضحة إلى حزب الله وسلاحه. القضية، في الأساس، إذن، هي الصراع على السلطة وتقاسم مغانمها، لا الصراع على مشروع الدولة. فكيف يمكن أن يثق المواطن اللبناني بأقوال زعمائه الطائفيين الإقطاعيين وأمرء الحرب والمال الذين تولوا السلطة طيلة سنوات «الوصاية» وساهموا في هدر أموال الدولة وفي تراكم الدين العام الذي وصل إلى مستويات قياسية؟ أياً يكن الأمر، فإنّ تركيبة النظام الطائفي هي المسؤولة عن تغييب دور الدولة والاكتفاء بمظاهرها فقط، والتركيز على تقاسم السلطة.

النظام الطائفي في لبنان، كأني نظام فئوي في الوطن العربي، نظامٌ شموليٌّ بامتياز، فيه تغييب صفة المواطنة لتحلّ مكانها صفة الرعيّة. فالفرد في النظام الطائفي مغيبٌ دوره لمصلحة الطائفة، ولمصلحة زعيم الطائفة، ولعشيرته. وحقّه في التعبير مكبوتٌ بحجة «عقدة الخوف» أو «عقدة الغبن» أو «عقدة الإحباط». فلا يجوز للفرد أن يعبر عن رأيه إلا بمقدار ما يتلاءم خطابه مع مصلحة الزعيم. وبالتالي يصبح النظام الطائفي معطلاً للديموقراطية، إنّ لم نقل إنّّه مناهضٌ لها. ومن هنا يمكن وصف النظام اللبناني المنبثق عن اتفاقية «الطائف» بأنه نظامٌ غير ديمقراطي. والبدعة المبتكرة - أيّ نظامٌ «التوافق الديمقراطي» - ليست إلا وهماً لاستمرار عهد وصاية الزعيم الطائفي ونفي بناء الدولة الحديثة. وحتى ضيّق نظام توزيع السلطات والمنافع بين الطوائف والمذاهب، فهناك مشكلة

١ - فواز طرابلسي، مقابلة على محطة «اللبنانية للإرسال» عام ٢٠٠٠.

٢ - أنظر إلى نقد مايكل هادسون لنظرية إيلي سالم في مؤلفه الشهير، الجمهورية الهشّة، باللغة الإنكليزية (The Precarious Republic) عام ١٩٦٨.

٣ - فريد الخازن، تعطيل الدولة في لبنان، باللغة الإنكليزية (The Breakdown of State in Lebanon)، (كامبريدج: هارفارد للطباعة، ٢٠٠٠).

٤ - أسامة مقدسي، ثقافة الطائفية، باللغة الإنكليزية (The Culture of Sectarianism)، (بركلي: جامعة كاليفورنيا للطباعة، ٢٠٠٠). (صدرت ترجمته إلى العربية عن دار الآداب).

النظام الطائفي مدينٌ بوجوده للنضوذ الأجنبي، ولا يمكنه من ثم أن يحمل مشروعاً وطنياً بكل معنى الكلمة.

صرف. وحلمٌ «بلقنة» لبنان وسائر المنطقة يدُخل ضمن المخطّط الصهيوني للمنطقة ولمشروع «الشرق الأوسط الكبير أو الجديد» للمحافظين الجدد في الإدارة الأميركية، الأمر الذي يؤكّد العلاقة بين الكيان الفنوي - سواء كان طائفيّاً أو عرقيّاً - والدوائر الخارجية. وهذه العلاقة لا يُمكنها أن تساهم في إنتاج مشروع وطني مستقلّ لكافة أبناء الوطن. فالكيان الطائفي لا يمكن أن يحافظ على الاستقلال والسيادة، ناهيك عن الحرية. وما زال اللبنانيون متمسكين ببدعة «الديموقراطية التوافقية» - أي الاتفاق بين زعماء الطوائف!

### اقتصاد الربيع في النظام الطائفي

بعد العرض السريع لمعالم النظام الطائفي في لبنان أنتقلُ إلى معالجة العلاقة بالاقتصاد الريعي. الربيع ظاهرة عامة تُعرّفها جميعُ الاقتصاديات، المتقدّمة والمتخلّفة. بيد أن الخلاف ينحصر في مدى الأهمية النسبية التي يمثّلها الربيع في الاقتصاد الوطني. الظاهرة الجديدة في الاقتصاد الريعي في الوطن العربي هو نموّ الربيع المالي. والفرق بين الربيع المالي والربيع الاقتصادي كبير، إذ إنّ الأخير هو أحدُ مكونات الدخل في أيّ وحدة اجتماعية اقتصادية. ويعرّف الفكر الاقتصادي الغربي الربيع الاقتصادي (economic rent) بأنّه مردود عامل إنتاج الأرض، وبشكل أعم، بأنّه مردود ملكية الموارد الطبيعية وكلّ ما يتعلّق بجميع الموارد التي ليست من صنع الإنسان - كالمناخ، والموقع الجغرافي الذي يأخذ في كثير من الأحيان بعداً إستراتيجياً كما هو واقع الحال في معظم دول الوطن العربي<sup>(٢)</sup>. بمعنى آخر، إنّهُ الدخل الناتج من هبات الطبيعة. وإذا أردنا تعريف الربيع الاقتصادي بشكل أدق، لقلنا إنّهُ الفارق بين السعر السوقي لسلعة (أو عامل إنتاج) وكلفة الفرصة البديلة

في آخر المطاف يمكن القول إنّ النظام الطائفي مدينٌ بوجوده للنضوذ الأجنبي، وبالتالي لا يُمكنه أن يحمل مشروعاً وطنياً بكل معنى الكلمة. وليست الأحداث الأخيرة إلا خير دليل على ذلك.

لقد أوضح جورج قرم في مؤلّفه، لبنان المعاصر، أنّ الطائفيّة هي نتاج أحداث ١٨٤٠ و١٨٦٠ وتدخّل القوى الأجنبية. ولكنّ الأهم من ذلك هو تكريس النظام الطائفي خلال فترة الانتداب الفرنسي ومأسسته عبر قرارَي المندوب السامي ١٩٣٦ و١٩٣٨ بجعل النظام الطائفي نظاماً عاماً للأحكام<sup>(١)</sup>. ولقد شهد لبنانُ عبر تاريخه المعاصر «تبني» القوى العظمى السائدة للطوائف في لبنان، وذلك منذ عهد المتصرفية في القرن التاسع عشر. أما اليوم فنرى إعادة خلط الأوراق عبر انتقال «الحماية - الزبائنية» من طائفة إلى أخرى: ففرنسا كانت تقليدياً «الحامية» لـ «الزبائنية» المارونية على حساب الطوائف الأخرى، أما اليوم فقد انتقلت تلك الحماية إلى الطائفة السنّية عبر العلاقات الشخصية التي نسجها الرئيس الفرنسي جاك شيراك مع الرئيس المغدور رفيق الحريري وما رافق ذلك من زرع للفتن المذهبية بين السنّة والشيعية. كما أنّ الطائفة المارونية أصبحت دون حماية دولية تُذكر، ويعود ذلك ربما إلى الحرب الأهلية ١٩٧٥ - ١٩٩٠: فالولايات المتحدة كانت تشجّع على هجرة المسيحيين من لبنان بشكل عام، والموارنة بشكل خاص، إلى الولايات المتحدة أو فرنسا أو كندا أو استراليا، تمهيداً لعملية توطين الفلسطينيين في لبنان، الأمر الذي أثار غضب الرئيس سليمان فرنجية الذي لقّب الوزير الأميركي هنري كيسنجر بـ «السيّ الذكّر» وأخرج فرنجية من «الجبهة اللبنانية» آنذاك. واليوم هناك حديثٌ في أروقة واشنطن بين بعض المتطرّفين الموارنة وبعض الجهات المقرّبة من الدوائر الصهيونية حول القبول بتوطين الفلسطينيين، بل والمساعدة على ذلك، مقابل تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية

١ - جورج قرم، لبنان المعاصر، بالفرنسية، طبعة محدثة (Le Liban Contemporain)، (باريس: منشورات لا ديكورث، ٢٠٠٥)، ص ٩١.

٢ - على سبيل المثال تستفيد مصر من الجعالات أو الواردات من قناة السويس (حوالي مليار ونصف مليار دولار أميركي سنوياً)، ومن الاحتكارات الحكومية عبر التعريفات الجمركية.

مجموعة قليلة لا تساهم بشكل فعّال في عملية الإنتاج الاقتصادي، وتفوق حصة توزيع الريع على تلك الفئة حصتها المشروعة (fair share). ما أريد بيانه هنا هو العلاقة العضوية بين طبيعة الأنظمة القائمة في الوطن العربي وتوزيع المنافع التي تولد الريع. وفي هذا السياق يبيّن كل من دي مسكيتا وروت في بحث في مجلة **National Interest**، الأميركية الفصليّة واليمينية الميول، المنطق الاقتصادي للحكم الاستبدادي الذي يستعمل كل ما لديه من إمكانيات لشراء الذمم - وهو ما يمكن تطبيقه إلى حدّ كبير على أنظمة الحكم في الوطن العربي. ويقول الكاتبان في هذا المضمرة: «إنّه من المنطقي للمستبدّين في الدول الفقيرة الإسهام في إثراء الشلّل التي تلتف حولهم أو تنتمي إليهم، وإن كان ذلك على حساب الشعب الفقير»<sup>(٣)</sup> والهدف السياسي من الدراسة كان لفت نظر الإدارة الأميركية إلى مطب إمداد الدول التي تحكّمها أنظمة استبدادية بالمساعدات الخارجية؛ فهذه المساعدات، التي أصبحت مصدرًا متكرّرًا للتدفق المالي في عدد كبير من الدول النامية وخاصة في الوطن العربي، وبالتالي نوعًا من الريع الخارجي، لم ولن تسهم في تمكين عمليات الإصلاح المطلوبة، ولاسيما في الساحة السياسية<sup>(٤)</sup> من جهة أخرى تبين من دراسات ومعلومات استند إليها البحث المذكور أنّ القيادات التي تُنتج الفقر والمآسي عبر الفساد المنظم - الذي هو السمّة الرئيسية للنظام المستبدّ - تحتفظ بمناصبها وقتًا أطول من القيادات التي تعمل على إثراء بلادها. والنتيجة هو أنّه من المنطق أن يتمّ استبعاد الشفافية من السياسات الاقتصادية وحكم القانون<sup>(٥)</sup> فهذه الأنظمة وقياداتها لن تقبل بإرساء إمكانية

(opportunity cost)؛ فالموقع الإستراتيجي الذي يتمتّع به بعض مالكي السلع في الأسواق يمكّنهم من فرض سعر البيع الذي يريده فوق كلفة الفرصة البديلة لما يقدّمونه. أما الريع المالي فهو المردود الذي يعود إلى صاحب عامل الإنتاج أو السلعة، والذي لا يتناسب بالضرورة مع كلفة الفرصة البديلة أو حتى كلفة الإنتاج. والفرق في السعر وكافة أنواع الكلفة هو ريع مالي خاص يتحرك وفقًا لمعايير لا تتلاءم مع الواقع الاقتصادي؛ فأسعار الأسهم في الأسواق المالية لا تتناسب مع أي نوع من الكلفة الفعلية بل تعبر عن توقعات مستقبلية لربح المشروع، قد تحصل وقد لا تحصل. ذلك لأنّ عامل المضاربة هو المحرك الأساسي ويُنْتج ريعًا ماليًا يفوق بأضعاف قيمة السلعة أو الخدمة أو عامل الإنتاج. وفي الواقع العربي فإنّ مردود النفط، مثلاً، يعود إلى القوة التفاوضية بين الدولة المنتجة والشركة المنتجة. كما أنّ المضاربة من قبل المضاربين قد ترفع أو تخفض أسعار النفط دون أي مجهود يُذكر لصاحب النفط. فليست هناك قيمة مضافة يأتي بها صاحب المردود، وبالتالي يجني أرباحًا لا تتناسب مع استثماره الاقتصادي أو التقني.

والريع لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج القومي في الدول المتقدمة، لكنّ هذا هو عكس الحال في الدول النفطية<sup>(٦)</sup>. وقد أُضيفت إلى ذلك الدول العربية بشكل عامّ. مصادر الريع متعددة، وسمّتها الأساسية مصدرها الخارجي<sup>(٧)</sup>. ولكنّ هذا لا يعني أنّ العامل الداخلي غير مؤثّر في إنتاج الريع؛ ذلك أنّ الذهنية الريعية الداخلية تُنتج ريعًا داخليًا عبر «تجارة النفوذ» بين السلطة والمقربين إليها. فإنّ إنتاج الثروة في دولة الريع محصورٌ ضمن

١ - عبد الله الجناحي، «العقلية الريعية وتعارضها مع مقومات الدولة الديمقراطية»، **المستقبل العربي**، عدد ٨٨٢، شباط/فبراير ٢٠٠٣، ص ٥٤.

٢ - Hazem Beblawi, "The Rentier State in the Arab World," in **The Arab State**, Edited by Giacomo Luciani (Berkeley: University of California Press, 1990), p. 87.

٣ - Bruce Bueno de Mesquita and Hilton Root, "The Political Roots of Poverty," in **The National Interest**, No. 68, Summer 2002, p. 28.

٤ - المصدر نفسه، ص ٢٩، ٣١.

الرُّبع الذي يتدفَّق على الدول العربية، سواء من عائدات البترول أو الغاز أو من المساعدات الخارجية...، يوظَّف وفقاً لمشيئة القرار السياسي الصادر عن السلطة الفئوية.

إن، الاهتمام في الدول العربية ينصبُّ على توزيع الرُّبع. والرُّبع يخلق ثقافة خاصة به، إذ يَكْبِح الإبداع والإنتاج ما دام البديل موجوداً، وهو استيراد السلعة أو الخدمة المطلوبة، ولا داعي من ثم للمشيئة المتلازمة مع عملية الإنتاج. ومن نتائج الاقتصاد الريعي تلاشي القدرة المحلية على إنتاج حاجياتها الزراعية والغذائية؛ فجميع الدول العربية في حالة عجز زراعيٍّ وتلجأ إلى استيراد حاجياتها، ومن ثم فإن أمنها الغذائي مهدد. ويمكن ابتزاز الدول العربية في توفير حاجياتها الغذائية من الدول الغربية إذا ما تناقضت المصالح السياسية والاقتصادية العربية مع تلك الدول. والمؤسف أن هناك مَنْ ينظر لذلك الموقف من منظور «عقلاني»، فيزعم أنه لا داعي لتوظيف الموارد من أجل إنشاء قاعدة زراعية أو صناعية تغطي الحاجيات العربية بحجة أن كلفة الفرصة البديلة لتلك النشاطات مرتفعة جداً وتقلُّ من جدوى المشروع؛<sup>(١)</sup> هذه الحجة شائعة بفضل «النصائح» الآتية من الغرب لتفضيل التجارة «الحرّة» على الإنتاج المحلي وإبقاء الاقتصاديات العربية في موقع التبعية. كأنه يراد من الشعوب العربية أن تتحوّل إلى تجمّعات استهلاكية ومستهلكة (بكسر اللام) فقط لتغذي عجلة الاقتصاد الغربي. وهذا برهان آخر على خضوع النظام الطائفي للقرار الخارجي، عبر التشجيع الضمني لاقتصاد الرُّبع وتوزيع الرُّبع بغية الاستهلاك فقط لا غير.

والرُّبع الذي يتدفق على الدول العربية، سواء كان من عائدات البترول أو الغاز أو من المساعدات الخارجية أو من عائدات العاملين في الدول النفطية أو من السياحة أو من تجارة النفوذ، يوظَّف وفقاً لمشيئة القرار السياسي الصادر عن أرباب السلطة الفئوية. وتوزيع الرُّبع أصبح قاعدة النظام العام والتراتبية الاجتماعية المرتبطة بالنظام السياسي، ويأخذ أشكالاً مختلفة في الوطن العربي. فـ «صدفة الولادة» ضمن طائفة أو فئة هي

المساواة والمحاسبة لأنها قد تُنهي حكمها. ويمكن القول إن الوصف المذكور ينطبق إلى حد كبير على الدول العربية في افتقاد الحكم الصالح أو الرشيد (good governance) وعدم الشفافية والمساهمة في توزيع المنافع على الشلّل المقرّبة من الحكم، وبالتالي إنتاج الرُّبع الداخلي الذي يحافظ على ديمومة النظام من قبل النخب الحاكمة. وهذا ما يُمكن استخلاصه مما جاء به تقرير التنمية الإنسانية الأول الذي عرّض بشكل عام تلك المشاكل، والتقرير الثالث المخصّص لفضية الحريات في الدول العربية.

أما المصادر الخارجية للرُّبع في الوطن العربي فهي أولاً عائدات النفط. والمصدر الثاني هو التحويلات من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية، عبر اليد العاملة الوافدة إلى الدول الأولى. كما أن المساعدات التي تمنحها الدول النفطية للدول غير النفطية في الوطن العربي، سواء لأغراض سياسية أو لأغراض اقتصادية، مصدر ثالث للرُّبع. أما المصدر الرابع فهو المساعدات الخارجية التي تمنحها بعض الدول المتقدمة في إطار مساعدة فعلية أو في إطار سياسي تحت غطاء اقتصادي. وأخيراً فإن المصدر الخامس هو العائدات الناجمة عن نفقات السياحة الخارجية الوافدة إلى الدول. والحق أن مصير كافة هذه المصادر هو خارج سيطرة الدول المستفيدة منها، وبالتالي لا «تساهم» في إنتاج دخل أو ثروة. ومن ثم يُمكن تصنيفها بوصفها رُبُعاً.

بعد أن عرضتُ مصادر الرُّبع في الوطن العربي، أتناول الآن قضية توزيع الرُّبع. ولكن قبل ذلك أود أن أشرك القارئ بملاحظة يمكن تخصيص بحث خاص بها، وهي تركيز مختلف الأدبيات الإسلامية والعربية منذ أيام الفتح على قضية توزيع الثروة بدلاً من علم إنتاج الثروة. فثقافتنا الاقتصادية هي ثقافة توزيع الثروة، وفي الحالة الحاضرة توزيع الرُّبع. وربما السبب الرئيس في تهاوي الدولة العربية والإسلامية هو عدم الاهتمام في حل معضلة إنتاج الثروة.

١ - هذا هو موقف الاقتصادي البريطاني روجير أوين (Roger Owen) من جدوى الصناعات البديلة. راجع مؤلف الشهير:

**The Middle East and the World Economy: 1800 - 1914** (London: Methuen, 1981).

بنك «إنترا»، وهكذا يجب فهم إجهاض دولة المؤسسات بتحالف البيوت السياسية على إفشال الإصلاحات التي باشر بها الرئيس الراحل فؤاد شهاب بعد درس عميق قامت به بعثة «أرشد» عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩. (٢)

### الفساد في النظام الطائفي والريعي

أشرتُ في فقرات سابقة إلى ترابط الفساد بكل من النظام الفئوي والريعي. صحيح أن الفساد ظاهرة إنسانية بامتياز، وقد تكون ظاهرة الفطرة إذا اعتمدنا الموقف المشكك بطبيعة الإنسان، إلا أن الإنسان وصَّع عبر تاريخه نُظماً لكبح موجات الفساد وأشكالها. ويمكن القول إن الصراع بين الجموح إلى الفساد وتقييده صراع مستمر إلى يوم الدين. أما النظام الفئوي، وخاصة النظام الطائفي تحديداً، فهو نظام إفساد قرار الفرد، إما عبر تقييده أو إلغاءه. كما يستفيض النظام الطائفي، الذي يغذي النظام الريعي، في أشكال عديدة أخرى من الفساد: فهناك الفساد الرسمي الذي يتمثل في مخالفة كافة الدساتير والقوانين المكتوبة وغير المكتوبة؛ وهناك الفساد غير الرسمي الذي يتمثل في الانحراف عن الأخلاق والتقاليد والعرف ونواميس العلاقات المبنية على الفطرة الطبيعية. إذن، بالإضافة إلى تغييب إرادة الفرد وجعلها تابعة لمصلحة الطائفة وزعيمها، يساهم النظام الطائفي في انحراف زعمائه عن التهرب من المساءلة والمحاسبة؛ ذلك أن أخطاء الزعيم الطائفي، وإن كانت مضرّة بالطائفة (وهو الواقع في معظم الأحوال)، لا يتحملها الزعيم، بل الأتباع أو أعضاء الطائفة. إن الأناية هي الميزة الأساس لزعماء النظام الطائفي، وتتنافى مع مفهوم العمل

التي تحلق الامتيازات داخل المجتمع الطائفي. ولقد أشرتُ إلى ذلك في بحث سابق عن دولة الرفاهية في الوطن العربي. (١) وكانت إحدى نتائج البحث «أن الدول العربية هي دول ريعية تستند إلى نُظْم حكم فئوية لا تكترث بإيجاد اقتصاد إنتاج متنوع يفرض المساءلة والمحاسبة لترشيد القرار ويقلل من الهدر والإسراف... لذلك أقدمت الدول العربية على توزيع ما يمكن توزيعه من الريع للحفاظ على سلطتها، لا لتوفير الرفاهية أو الرعاية لمواطنيها». (٢) ومن جهة أخرى، فإن الترابط بين القوى الخارجية والقوى الطائفية الداخلية بشكل خاص يؤمن للأخيرة حماية تأخذ أشكالاً عدة، عسكرية وسياسية واقتصادية. وتتمثل الظاهرة الأخيرة في توزيع تمثيل الشركات الأجنبية العاملة في الدولة الطائفية بشكل حصري بين أرباب الحكم الطائفي وزبائنه. ويشكل التمثيل التجاري احتكاراً لتوزيع السلع والخدمات، وينتج ريعاً مالياً إضافياً للمصادر الأخرى. ثم إن الاحتكار الاقتصادي يزيد من الفجوة الاقتصادية بين شرائح المجتمع؛ فالتراتبية بين الطوائف تنعكس في تراتبية في الانتفاع الاقتصادي ويزيد من الشعور بالظلم والغبن.

على صعيد آخر يشكّل الاقتصاد الريعي المرتبط بالنظام الفئوي عاملاً أساسياً في منع التقدم الاقتصادي الناتج عن إنشاء أسواق إقليمية مترابطة ونظام اقتصادي متكامل. وقد حال التبعثر في مصادر الموارد الداخلية وفي الانتماءات الطائفية والمناطقية دون قيام بنية اقتصادية تقود إلى إقامة مؤسسات كبيرة، رغم بعض المحاولات التي قامت بها أطراف خارجة عن «أهل البيت» لمركرة النشاطات، سرعان ما قام أرباب «أهل البيت» بإجهاضها. هكذا يجب قراءة تجربة يوسف بيدس في

١ - دولة الرفاهية الاجتماعية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد

السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٤٠٧ - ٤٤٦.

٢ - المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

٣ - عبد الكريم الخليل، «من داخل النظام: مشروع لتفعيل العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا»، ورقة أعدت في أيار ٢٠٠١، وجرت مواضعها في تموز ٢٠٠٣، ووُضعت قيد تداول عدد محدود جداً من الشخصيات التي يُفترض أنها معنية بتطوير نظام العلاقات اللبنانية - السورية وإصلاحه، ص ٣٥.

النظام الطائفي لا ينسجم مع حكم القانون، وهو سبب الاقتتال المزمّن والمتكرر بين أبناء الوطن طوال القرنين الماضيين.

وعربية، واحتمال علاقة تلك القضايا بشبهة تبيض الأموال وبمقتل الرئيس رفيق الحريري على ما ذكرت تقارير لجان التحقيق. والحق أنّ فضيحة «بنك المدينة» لم يُكتب حتى الآن فصلها الأخير الذي أصاب صميم النظام في لبنان ويؤكد مرة أخرى ترابط الفساد ببنية النظام.

من دلائل الفساد في النظام الطائفي في لبنان تجاوز القانون، وتعطيل المؤسسات الدستورية، والقضاء على استقلالية السلطة التشريعية والسلطة القضائية ركيزتين للنظام الديموقراطي المزعوم. مثلاً، الانتخابات النيابية التي أُجريت في مطلع صيف ٢٠٠٥ مشوبةً بالتجاوزات وعمليات التزوير - على الأقل على حدّ زعم أحد الأطراف المتضررة الذي تقدّم بطلب الطعن وإبطال النتائج في إحدى الدوائر. وكان من المفروض أن تجتمع المراجع الدستورية المعنية للبت بالموضوع، لكنّ الفئة المسيطرة على الحكم حالت دون ذلك عبر تعطيل المؤسسة الدستورية الخاصة التي تعالج تلك القضايا لأنّ نتائج الانتخابات في الدائرة المذكورة تؤمّن لها الأكثرية في البرلمان وبالتالي في الحكومة. كما أقدمت الفئة الحاكمة على نقض التفاهم الطائفي نفسه الذي يشكل أساس وجود الحكومة. والحال أنّ تجاوز التفاهم الطائفي السائد حتى مؤخرًا، ونقض بعض فقرات الدستور أو نقض تفسير تلك الفقرات المعترف بها من الجميع، يؤكّد أنّ النظام الطائفي لا ينسجم مع دولة القانون ويحمل في طياته بذور الدولة المارقة والفاشلة وما يمكن أن ينتج عنها ما تداعيات إقليمية ودولية. ولا داعي أيضًا للتذكير بأنّ النظام الطائفي هو سبب الاقتتال المزمّن والمتكرر بين أبناء الوطن وذلك على مدى القرنين الماضيين.

إنّ ما تمّ وصفه عن لبنان ينطبق أيضًا على معظم الدول العربية، إن لم يكن جميعها. فالعلاقة بين الفتوية والفساد واضحة هناك، والمواقع العديدة على الإنترنت تُفصّل يوميًا الفساد المتفشّي في جميع الأنظمة العربية. هذا وقد نُشرَت

الجماعي المفترض في معالجة القضايا العامة التي تخصّ الوطن والطائفة نفسها.

النظام الطائفي لا يستطيع أن يستمر في ظل دولة القانون، ولذا حرص على أن تكون الدولة المركزية ضعيفة الصياغة والتمثيل الشعبي. الدولة كمصدر للسلطة هي الحد الأقصى الذي يُقبل به النظام الطائفي، لأنّ السلطة هي أساس توزيع المنافع والحصص. والجمهورية الثانية التي أقامها اتفاق «الطائف» مبنية على المحاصصة بين أرباب الطوائف الرئيسية، وتهميش الطوائف الأخرى، ووضع اليد على مقدرات الوطن. هناك مؤلّفات ومقالات عديدة تتحدث عن الفساد القائم في الجمهورية الثانية، ولكن غياب دولة القانون والمؤسسات (أو بالأحرى تجاوز القانون عبر اعتبارات طائفية سياسية) جعل مرتكبي الفساد والهدر والسرقات فوق طائلة القانون. وها إنّ الدولة اللبنانية ترزح تحت دين عام وصل إلى أرقام قياسية بسبب الهدر، بل بسبب عملية سطو منظّمة على واردات الدولة عبر التلاعب بأسعار الفائدة التي بلغت هي أيضًا مستويات قياسية لا تفسير لها إلا سوء المضاربة والاعتناء غير المشروع عبر تحويل المدخّرات العامة والخاصة إلى التوظيف في سندات الخزينة وجني الربح المالي غير المبرر. ثم جاء «تلزيم» مشاريع الخدمات العامة والإعمار إلى شركات تابعة لأصحاب النفوذ السياسي الطائفي على حساب مصلحة الخزينة العامة. وهناك في لبنان مؤلّفان يبحثان في العمق تمادي نظام «الطائف» الطائفي في هدر أموال الدولة لمصلحة الفئة الحاكمة.<sup>(١)</sup> والغريب في الأمر أنّه لم يُقدم المتهمون بالفساد والهدر على محاكمة المؤلّفين اللذين فضحا ممارسات أهل الحكم. وحتى لو اعتبرنا أنّ نسبة ضئيلة فقط ممّا جاء في الكتابين كان صحيحًا، فهذا يكفي لإدانة المتهمين وسجنهم. ولا بدّ هنا من ذكر فضيحة «بنك المدينة» التي تمتّ لفلقة أو طمس معظم الملفات المتصلة بها لأنّها تُكشف تورط شخصيات لبنانية

١ - المقصود هنا هو الأيادي السود، للنائب السابق نجاح واكيم، وقضية الخليوي لألين حلاق.

والتبعية؛ الأصالة الحضارية في مواجهة التغريب والمسح الحضاريين. هذه هي مضامين الخطاب القومي الذي يتجاوز تناقضات الخطاب الفئوي ومآسيه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

واشنطن

بعض الصحف البريطانية<sup>(١)</sup> أخبارًا عن عمليات فساد ورشوة بين الحكومة البريطانية وأفراد العائلة المالكة في المملكة العربية السعودية، التي هددت، حسب الأخبار، بقطع العلاقات مع بريطانيا إن لم تتوقف التحقيقات في ذلك الأمر.<sup>(٢)</sup> وبغض النظر عن صحة تلك المعلومات أو عدم صحتها، فإن الثقافة السائدة عند المواطن العربي بشكل عام لا تستبعد صحة تلك الادعاءات.

### خلاصة

الحديث عن أيّ تغيير وفقًا للمعايير الغربية لن ينفع. فلا «دمقرطة» الدول العربية كما يريد الرئيس بوش وأعوانه من المحافظين الجدد، ولا «الإصلاحات» الاقتصادية التي يروج لها كلٌّ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ستنجح ما لم تعالج القضايا الأساسية. إنّ التغيير الفعلي سيأتي من الداخل دون «مساعدة» الخارج. وهذا التغيير لا بد أن يقضي على النظم الفئوية السائدة، وعلى الاقتصاد الريعي، وعلى الفساد. لكنّ المشاريع التي يطرحها الليبراليون العرب الجدد أو التيارات السلفية لن يكتب لها النجاح لأنّ صفاتها تعود إلى زمن وليّ. كما أنّها تتجاهل الواقع: وهو علاقة النظام الطائفي بالخارج، وبالاقتصاد الريعي الذي يغذيه، وبالفساد المتفشّي كأسلوب للحكم. فالليبراليون العرب الجدد ينظرون للعلاقة المستديمة مع الخارج تحت راية «العولة»، والسلفيون يريدون العودة إلى زمن يتخيّلونه كان سائدًا منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا. فكيف يمكن الخروج إذًا من المأزق؟

الحلّ يكمن، في رأيي، في تحقيق المشروع العربي النهضوي بأبعاده الستة، ألا وهي: الديمقراطية في مواجهة الاستبداد؛ العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال؛ الوحدة العربية في مواجهة التجزئة؛ الاستقلال في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني؛ التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوّه

د. زياد حافظ

كاتب وباحث عربي من لبنان مقيم في الولايات المتحدة.

١ - صحيفة الصندي تلغراف وصحيفة الغارديان في ٢٠٠٦/١١/١٩.

٢ - المصدر نفسه. وقد تناولت محطة «الجزيرة» الفضائية ذلك الموضوع في نشرة «الحصاد اليومي» في ٢٠٠٦/١١/١٩.